أوسلو بعد 10 سنوات ... فجرت الإنتفاضة وكرست الإحتلال

04-10-2003

واليوم لابد أن نتساءل، هل كانت اتفاقيات اوسلو خطيئة منظمة التحرير التاريخية أم مشروع لم تنجح في استثماره؟ هل كان مهندسو اوسلو يدركون حقيقة ما يفعلون وماذا يريدون وكيف يستثمرون؟ وهل سقطت أم أسقطت هذه الإتفاقات؟ ولماذا؟ وكيف؟ ما بعد اوسلو ماذا أنجزنا على الأرض وماذا أضعنا من فرص؟ وإذا كانت اوسلو ناقصة وفاشلة هل أعددنا لخط الرجعة؟

اليوم تبدو الجراح مؤلمة والإستحقاقات محبطة، والآفاق بلا أفق ...وفي هذا الملف نحاول أن نقوم بهذه المراجعة والتقويم واستشراف المستقبل.

بقلم وسام عفيفة

حينما انفجرت "انتفاضة الأقصى" في سبتمبر من العام 2000 كانت تعني انفجار اتفاقيات اوسلو بكل ما تحويه من ألغام وقنابل وصواريخ حملتها في أحشائها طيلة السنوات التي سبقت، وهي انفجار للإحتقان الذي اختزلته دماء الشهداء وعاهات الجرحى وآهات الثكالى طوال 7 سنوات من الإنتفاضة الأولى بعد أن أدركت أن تضحياتها تم تجاهلها في محبرة رجالات اوسلو وخانها حفنة من المتعجلين والنفعيين والوصوليين والمشبوهين، هي انفجار لليأس والإحباط الذي خنق لقمة العيش اليومية لمئات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني وهم ينتظرون ثمار أحلام اوسلو دون جدوى وأمل، هي انفجار للعزلة التي فرضت على القضية الفلسطينية وأخرجتها من حضنها النضالي وعمقها العربي والإسلامي تحت ذريعة الشرعية الفلسطينية والإستقلالية الفلسطينية التي لم تتحقق في يوم من الأيام.

اليوم في الذكرى العاشرة لهذه الإتفاقيات المشؤومة لا بد من ساعة حساب ومراجعة مع الذات، مع الإتفاقيات والوقائع والأرض والمقدسات والشخصيات والأدوار والإنجازات والإخفاقات، مع المسار كله من أين بدأ وإلى أين ينتهي وإلى أين يسير.

واليوم لابد أن نتساءل، هل كانت اتفاقيات اوسلو خطيئة منظمة التحرير التاريخية أم مشروع لم تنجح في استثماره؟ هل كان مهندسو اوسلو يدركون حقيقة ما يفعلون وماذا يريدون وكيف يستثمرون؟ وهل سقطت أم أُسقطت هذه الإتفاقات؟ ولماذا؟ وكيف؟ ما بعد اوسلو ماذا أنجزنا على الأرض وماذا أضعنا من فرص؟ وإذا كانت اوسلو ناقصة وفاشلة هل أعددنا لخط الرجعة؟ اليوم تبدو الجراح مؤلمة والإستحقاقات محبطة، والآفاق بلا أفق ...وفي هذا الملف نحاول أن نقوم بهذه المراجعة والتقويم واستشراف المستقبل.

* الإنتفاضة دفنت اوسلو

كانت أولى تداعيات انفجار انتفاضة الأقصى هو أنها دفنت اوسلو، وهذا ما قاله كل الشركاء في هذه المسيرة بدءا من باراك وانتهاء بأبي عمار. واليوم بعد 3 سنوات من الإنتفاضة أعلن عرفات وشارون وكثير ممن أدوا أدوارا في هذه الإتفاقيات أن اوسلو ماتت وهو ما يعني ببساطة طي صفحة السنوات العشر الماضية من غير أمل ونبحث عن آفاق وبدائل جديدة وفق معطيات جديدة كشفت عنها انتفاضة الأقصى.

ويعتقد كثير من المراقبين والمحللين والسياسيين أن انفجار الإنتفاضة الأخيرة كان بسبب فشل اتفاقات اوسلو في الوصول لأهدافها وعجزها عن تطوير الإتفاق بما يتماشى مع الواقع على الأرض وبما يلبي تطلعات الشعب الفلسطيني.

إن اتفاقات اوسلو لم يكن لها أي أفق سياسي، وليست لها أي نظرة للمستقبل وكيفية التعامل مع الإشكالات الطارئة أو القضايا المؤجلة أو المستقبلية وهو ما أفقد مهندسيها القدرة على المبادرة والتعامل مع الأزمات والإستحقاقات. لذا لم يكن مستغربا أن نسمع خلال السنوات القليلة التى سبقت الإنتفاضة الدعوات للجوء إلى التصويت وصناديق الرأي قبل الإقدام على أي خطوة سياسية، علما بأن هذه المسألة كان من المفترض أن تتم قبل توقيع الاتفاقات الأولى. إضافة إلى أن البرامج الإنتخابية والشرعية القيادية التي طرحت في أوساط الزعامات كانت متضمنة مصادقة على برنامجهم السياسي المستند إلى اوسلو ورغم ذلك عجزوا عن المواجهة وأخذ القرارات المصيرية لأنهم أدركوا أن ما وقعوا عليه في اسلو كان أحلاما وأوهاما ولم يكن اتفاقات واضحة ومفصلة. وكما يقول صخر حبش النائب بالمجلس التشريعي والقيادي في حركة فتح : إن اتفاقات اوسلو كانت مشروعا اسرائيليا لتصفية القضية الفلسطينية، وحينما فشلت قررت اسرائيل الإنقلاب عليها.

وفي هذا الإطار قال الشيخ رائد صلاح زعيم الحركة الاسلامية داخل الخط الاخضر "ان المفهوم الاسرائيلي الامريكي كان يعني ان اتفاقية اوسلو تمت على اعتبار السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني رهينة لمزاج المؤسسة الاسرائيلية ليس الا !! بمعنى ان استمرار وجود السلطة الفلسطينية مشروط بضرورة تلبيتها لمزاج المؤسسة الاسرائيلية، أي ان اوسلو في حقيقتها لم تكن مشروعا صالحا فلسطينيا لتحقيق المطالب والتطلعات الوطنية الفلسطينية بالنظر الى معطياتها وتفسيراتها ونتائجها ومستقبلها .

وإذا كانوا يقولون في فقه السياسة لا يوجد صواب مطلق وخطأ مطلق كما لا يمكن الحكم على الاشياء من زاوية النجاح او الفشل بل لا بد من النظر للحدث والقرار السياسي من زاوية المقاربة التى يتيحها للوصول الى الهدف المنشود والمصالح بعيدة المدى. وإذا سلمنا بهذا يحق لنا أن نتساءل أيضا : إذا سلمنا جدلا أن اوسلو لم يكن خطأ وخطيئة، وإذا سلمنا أنه كان له ضرورة لتحقيق اختراق في منظومة اللاءات الإسرائيلية السياسية والتاريخية والعقدية وإذا سلمنا أنه لم يكن هناك سبيل آخر للخروج من احتمالات التهميش

لمنظمة التحرير والبحث عن بدائل لها، إذا سلمنا بكل ذلك ألا يحق لنا أن نعرف الآن بعد هذه السنوات أين نحن وماذا حققنا وكيف استثمرنا الوضع وإلى أين نسير . إنها تساؤلات واستفسارات مشروعة بعد أن بلغ بنا الحال إلى ما وصلنا إليه.

* السلطة تشبثت بالفشل

ورغم مرور عشر سنوات على اتفاقيات اوسلو ما تزال السلطة الفلسطينية وفريق اوسلو غير معني باجراء المراجعة المطلوبة لهذا المسار ،وتفنيد الايجابيات والسلبيات وما زال اللاعبون هم هم بنفس الوجوه والتكتيكات والسياسات وكأن العشر سنوات تسير في اطار تسلسلي من التراجع وعدم انسجام وتواصل الامور وهو ما يجعل الاحتلال اكثر تشددا وتطرفا في مواقفه وسياساته مع الفلسطينيين.

فالكيان الصهيوني حينما دفع بشارون لواجهة المشهد السياسي من هامش الحياة السياسية كان يدرك أنه الخيار الوحيد لقلب الطاولة على المفاوضات وإدارة الظهر لاتفاقات اوسلو، والبحث عن رؤية جديدة للحوار مع الفلسطينيين وتسوية الصراع معهم وهذا ما كان واضحا في جدول أعمال شارون غداة مجيئه للسلطة، وكان مبنيا على التوجهات الجديدة للكيان الصهيوني وليس من مكونات التفكير التراكمي لشخصية شارون كما كان الحال مع رابين وبيلين وبيغن وشامير وغيرهم. ولهذا منذ مجيئه للسلطة أعلن شارون أنه سيجلب الأمن الشخصي للمواطن اليهودي ويقضي على الإنتفاضة والمقاومة "العنف الفلسطيني" وينهي اتفاقات اوسلوو يفكك السلطة الفلسطينية، وفعلا نجح شارون في استثمار الأخطاء التراكمية للسلطة الفلسطينية في إدارة الصراع، والتطورات في النظام الدولي خاصة في أعقاب هجمات 11 من سبتمبر والحرب الدولية على "الإرهاب" والتغييرات الإقليمية الناجمة عن وضع العراق وعدوان الولايات المتحدة عليه واحتلاله في تسويق رؤيته السياسية إزاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتى تقوم على ضرورة إنهاء زعامة عرفات ومن ثمة تفكيك السلطة وإعادة صياغة نظام فلسطيني جديد مرتبط بالرؤية "الإسرائيلية" الأمريكية للمنطقة ومصالحها فيها، وهذا يعني ببساطة إلغاء اتفاقيات اوسلو والتخلص من تبعاتها وهو ما بدا واضحا في الممارسات والإجراءات الإسرائيلية على المعابر وعلى حدود الأراضي الفلسطينية وعلى الساحة الدولية حيث عملت على إسقاط الشرعية عن السلطة الفلسطينية.

* سلسلة أخطاء

يعترف الفلسطينيون بأنهم ارتكبوا سلسلة من الأخطاء قبل التوقيع على اوسلو وبعد التوقيع. فقبل التوقيع قبلوا أن يدخلوا في إطار وفد مشترك مع الأردن، ثم قبلوا فصل المسارات ثم قاموا بالتشويش على الوفد المفاوض من خلال محاولاتهم اشراك قيادة الخارج مع وفد الداخل الذي يدير المفاوضات ثم فشلوا في بلورة رؤية محددة من القضايا التى تطرح على طاولة البحث، ثم ارتكبوا خطأ استراتيجيا في إدارة المفاوضات بفتح أكثر من قناة سرية وجانبية للتفاوض مع الإحتلال وعلى أكثر من مستوى كما أشار لذلك ابو نزار في كتابه عن اتفاقيات اوسلو. ومن جملة الأخطاء أيضا عدم تبنيهم رؤية مشتركة ولو مرحلية مع كافة القوى السياسية سواء المنطوية في طار المنظمة أو الصاعدة كحماس والجهاد والقيادات الجديدة في حركة فتح، هذا إلى جانب عدم وضوح الرؤية.

.وقد عرض أبو نزارفي كتابه هذا لسلسلة طويلة من الأخطاء التكتيكية والإجرائية في اتفاقات اوسلو وتطبيقاتها على الأرض من قبيل" الغموض البناء "كما سماه مشيرا إلى أن هدف المخطط الإسرائيلي كان التخلص من القضية الفلسطينية وذلك من خلال إشعال الحرب الأهلية في المجتمع الفلسطيني..ففي هذا الإتفاق ليس هناك أي بند يتعلق بالأسرى أو بوقف الإستيطان أو بالدولة الفلسطينية كما أن الإتفاق من الجانب الفلسطيني لم يحظ بالإجماع.

ومن ضمن هذه الأخطاء كما عرضها ابو نزار ما وقعت فيه الأجهزة الأمنية أثناء الممارسة الميدانية والتي أساءت كثيرا، وإعطاء الفرصة لشمعون بيرس ليؤجل الإنسحاب من المدن على أمل أن ينجح في الإنتخابات وحصل العكس.

لكن عيوب اوسلو كثيرة لا يمكن حصرها، ففي المجال الإقتصادي أقر المفاوض الفلسطيني سلفا بتبعية الإقتصاد الفلسطيني للإقتصاد الإسرائيلي، وجعل بوابة الدورة الإقتصادية والمالية بيد الإحتلال ونهايتها عنده، ولذلك حقق الإحتلال بعد اوسلو وقبل الإنتفاضة أكبر معدل نمو في تاريخه، قُدر بـ 6-8% وهذه نسبة عالية جدا في النمو الإقتصادي لأي دولة كانت. واعتمد المفاوض في الشق الإقتصادي على حسن النية ولم يعتمد على وضع التفاصيل التى تنظم الأداء الإقتصادي والعلاقات الإقتصادية، ولذا كان كل شيء يحتاج إلى اتفاق ومفاوضات جديدة بدءا بالمرور على المعابر الداخلية والخارجية وانتهاء بحبة القمح التى يجب أن تخضع للموافقة الإسرائيلية قبل السماح بدخولها للأراضي الفلسطينية. كما خلق اتفاق باريس أزمة كبيرة للإقتصاد الفلسطيني تمثلت في تحكم الإحتلال في أهم وأكبر موارد الميزانية للسلطة الفلسطينية وهي رسوم الجمارك والضرائب على المعابر والسلع والتى كانت يفترض أن تدفع بصورة منتظمة للسلطة الفلسطينية لكن تحصيلها كان مزاجيا ثم توقف نهائيا مع الإنتفاضة وهو ما اضطر السلطة إلى اللجوء للديون لدعم ميزانيتها والإستمرار في دفع مرتبات موظفيها، بينما تضررت كافة أجهزة السلطة بسبب توقف أعمالها الإنتاجية والتطويرية..

كما حمل اتفاق باريس أبعادا خطيرة من الناحية الإستراتيجية، تمثلت في أنه كان يمهد إلى نظام شرق أوسطي الذي كان يخطط له شمعون بيرس وطاقم خاص مساعد له والذى يعني دمج الاقتصاد الفلسطيني في الإقتصاد الاسرائيلي والدخول في شراكة مع دول المنطقة طبعا بقيادة "اسرائيل" باعتبارها الأكثر تطور تكنولوجيا وفنيا والأكثر طموحا وجاهزية لاختراق اقتصاديات المنطقة، ولولا قدر الله أن مسيرة اوسلو تعثرت لكنا الآن تحت احتلال من نوع آخر يصعب علينا مقاومته .

أما القضية الأخطر فهي قبولنا بالتصنيف الاسرائيلي لرجال المقاومة والمقاومة نفسها بأنها نوع من الإرهاب، وكلنا يتذكر قضية اغتيال يحيى عياش وما تلا من مؤتمر شرم الشيخ لمكافحة الإرهاب والذي انطوى على تفاهمات بالغة الخطورة.

وكغيرها من الإتفاقات فقد كانت الجوانب الأمنية في مجملها تقر باستمرار الإحتلال وتعمل ضد السيادة الوطنية والمشروع الوطني الفلسطيني، ولذلك لم يكن أبناء شعبنا في مأمن من ممارسات الإحتلال خصوصا على المعابر وفي محيط المستوطنات.